COPYRIGHT

This microfiche is supplied by the British Library, Oriental and India Office Collections and is for private study or research only. The material is subject to copyright and may not be reproduced without the written permission of:-

The British Library
96 Euston Road
London NW1 2DB
United Kingdom

الحقوق محفوظة

تقدم المكتبة البريطانية
قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية
هذا الميكروفيش من أجل فائدة الدراسات الخاصة والأبحاث فقط.
جميع الحقوق بما يخص هذه المادة محفوظة ويحظر استنساخ
نسخ عنها بدون موافقة المكتبة البريطانية خطيا .

BL MANUSCRIPT NUMBER: Delhi Arabic 1602

TITLE: [illegible] al-Sabqa'

AUTHOR: al-Saharanpuri, Nizam al-Din ibn Qutb al-Din

DATE: 19th cent

48 FOLIOS

NOTES:

BL CATALOGUING REFERENCE: 105c

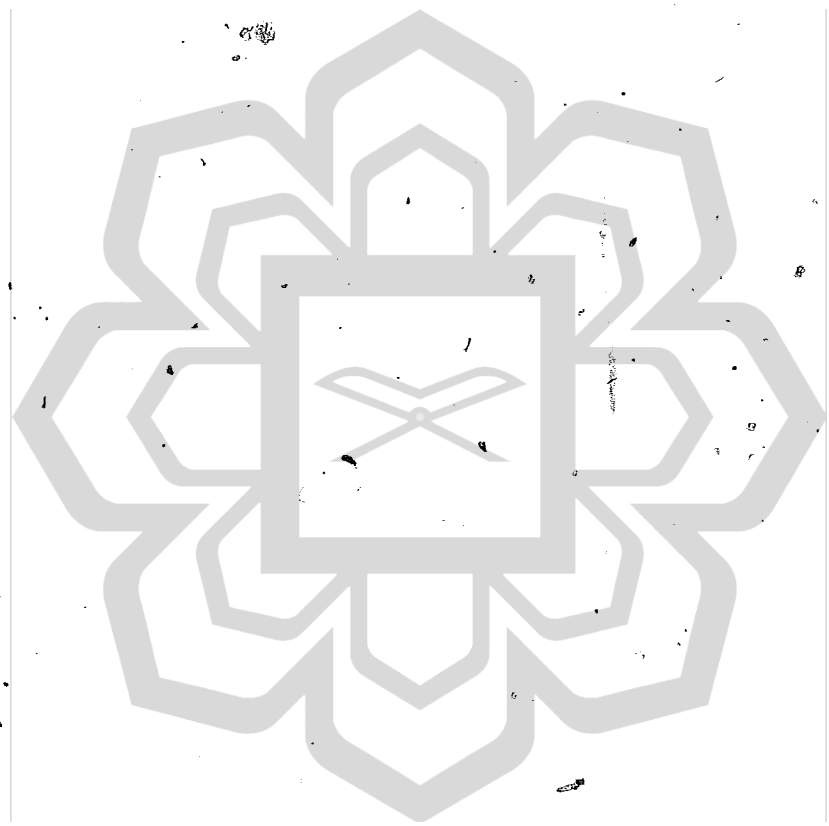

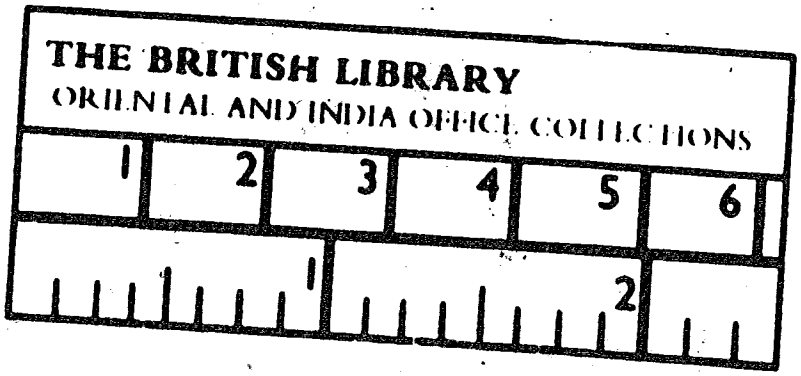
THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS
1
2
3
4
5
6

وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف كما في سائر الحروف الزوائد ودخول الواو الزائدة
الكوفيون كما في الكشاف في نحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون قال فإن قلت
كيف دخلت الواو على الجملة بعد اللام لم أزل عنها في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم فلت الاصل خلو الواو لان الجملة صفة لقرية واد ارتدت فلما تأكد وصل الصفة بالموصوف
كما في سبعة ورابعهم كلبهم قال ايضا صفة لسبعة كما في قوله تعالى ويقولون خمسة
سادسهم كلبهم والقول بانها واو الثمانية كما ذهب اليه صفوان الفقيه والمفسرين الذين
عطف على سبعة معتبرا المبتدأ اي هم سبعة والواو من الثامن فالجملة بعد قوله او من الثامنة
تصديقا للقول اي ثم هم سبعة وثامنهم كلبهم كما في المغني خروجا عما اشتهر في الكشاف بهذه
الواو هي التي اذا دخلت قالوا انها تفيد ان ما بعدها كمال علم ولم يرجعوا كما غيرهم
قال اي على ان السر فيها خاص وهو انها اذا عطفت العدة اي اشتق بعدها عدة اخرى
يضاف اليها وكذلك نحو ان لكم فيها ما تشتهي انفسكم وفيها ما تدعون كما ذكره الزمخشري
وفيه وهي حادية عشرها وسبعها قال في قوله ان الصفة انما تفيد بعد الاخبار كما قال
وهو ليس بمعين وان كان الاخبار كما قال وصاحب الكشاف اعرف بحقائق المعاني
فيجعل صفة فانه من علم البيان يرجع الى علم النحو على ما عرف في موضعه وهو صفة واو الثمانية
كما سبق والحق ان ما ذكره صفة بوجه ما غير ما ذكره ان قياس الصفة على الحال يقتضي
امتناع دخول الواو لعدم الحال على صاحبها وكالصفة في الاعراب والتنكير والتعريف وغيرها
الوجه الثاني انه مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي ولما عطف الثالث انه معلوم
لا سيما لان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لثبوتهما وهو ضدها
راد وجه التوكيد الرابع ان الواو فصلت الاول عن الثاني ولولاها لوصل فكيف يقال اكدت
الصوق اي مس ان الواو لو وصلت لما كان لصوق الصفة كما ان اولى المواضع بها موضعا فكيف
يقال اكدت لا يصح للحال نحو ان وجلاء ما سديد لسعد فزاده سديد حملا لغيت لها اذا جزر
اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال كخلافه لها كتب لانها لو سيقت لذلك لاتت بالفعل
لان اصل المضارع وكلها مدفوعة اما الاول فلانه قاسها اي الحال على الصفة وان الاصل فيها

ل ان الواو في سبعة وثامنهم كلبهم

الواو

الواو واما الخ فلان زايدة وما تبعها الكوفيون فلا يكون قياسا عليه واما الثالث
فلان لكنه للصرف والصرف ناصب بنفسه لا لكنه مضمون الجملة واما الرابع
فلان كونها بعد الاوكونها جملة يدل على انفصالها عما قبلها فلا يصح قوله ولولا ما للاصل
واما الخامس فلوقوعها فعلا اصليا لكنها غير قرينة قطعا سيبويه وما منعي كلامه وحمله
على الوصف اوهم من حمله كلام السكاكي اعتذار عن خالف الكل بما يكسوه السير
معترفا بالمؤاخذة على الخطاء وليس بسهل لانه مصر عليه وذلك في موضع شديد
حولت في الكتب الاصول مع الجملة وفيه تسهيل اي يكتب مضارعا مثبتا لفظ
ثم اي ال وكل من الضمير والواو اي اما الضمير فلكونه عبارة عن المرفوع واما الواو
فلكونه موضوعا لربط ما بعدها بما قبلها اي المفردة والجملة الواقعة في اي ال سند
او معلق فزاي ال كوضربت فاطمة اباه وكما الجملة والنعت فلا يرد ان الضمير فيها
لكونه صفة حقيقة اي الفاعل لا الرابط وحده لانه مستلزم كل واحد منهما بوصفه اذ كل ضمير
هو غير ضمير ومعنى اصالته اي لغة ان المراد بالاصل الكثير الراجح في الاستعمال لا الاصل الذي
واي ال او معطوف على قوله وكل واحد منهما صالح للربط بمقدمة ثانية لاستلزام
مجرد اي ال بالواو وهي صالحة لما كان مقارنا وطارئا على ما اشرت انه اراد ان
سبق ان اي جملة كوردت وقوعها الا واو احد الامور لعين لمعين موانع جواز اي ال الواو
وغيرها وح يلزم ان تكون بعد جملة لقوله خالية عن ضمير ما كوزان سبقت عنى حال لجواز ان
كل جملة يصح ان تقع حالا بالواو سوى المضارع المثبت لو كان خاليا عن الضمير او مشتملا عليه
صرفا السيد عن ظاهرها بان المراد ان [redacted] الحكم الكلي بان كل جملة خالية عن ضمير
صالحة لصحة ان تقع حالا بالواو الا المضارع المثبت الخالي عن الضمير فانه لا يصح
وقوعه حالا حال كونه بالواو واذا كان صحة وقوعها حالا معتبرة حال كونها بالواو
فهم منه ان الواو وحدها تفيد ان كل جملة خالية عن الضمير تصلح بهذا الوصف الا المضارع
المثبت او مقرونا بالنفي او ما او قد او قوعه بعد النفي او بعد احد حرفي
والاستفهام لا كونه مخصصا لان كون شيء من الصور مما كثر في حال او اشتراكها